

الجمهورية اللبنانية - مجلس النواب  
الادارة المشتركة  
تاريخ الورد... ٢٠٢٤ / ٨ / ١٤  
الرقم... ١٠٤٤

دولة رئيس مجلس النواب  
الاستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 من نظام مجلس النواب نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، أملين  
الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

مبارك

النائب فؤاد مصطفى مخزومي

بيروت في 2024-8-14

دولة رئيس حكومة تصريف الأعمال  
الرئيس المكلف السيد نجيب ميقاتي المحترم  
الموضوع: علاقة شركة "أوبتيوموم إنفست" بمصرف لبنان

لما كنت قد توجهت في 2 نيسان الماضي بسؤال إلى الحكومة حول علاقة شركة "أوبتيوموم إنفست" بمصرف لبنان، بعد كشف تقرير "الفاريز أند مارسال" عن إجراء عمليتين مشبوهتين بين المصرف والشركة، وكشفت لاحقاً شركة "كرول" عن 45 عملية، منح المصرف خلالها لشركة "أوبتيوموم إنفست" خطوط ائتمان لشراء أوراق وأدوات مالية، ثم عاد ليشتريها منها تكراراً في الوقت نفسه بأسعار مختلفة حيث بلغت العمولات لصالح مصرف لبنان نحو 8 مليار دولار،

ولما كان قد وردني في 30 تموز 2024 رد الحكومة على السؤال حيث ردت على النحو التالي:

- 1- إن عمل الحكومة يقتصر على تصريف الأعمال في نطاقه الضيق دون الأعمال التصريفية التي تخضع للرقابة البرلمانية،
- 2- إنه جرى إرسال تقارير الرقابة لدى هيئة الأسواق المالية إلى مدعي عام جبل لبنان بواسطة هيئة تحقيق خاصة وأن التحقيق لا يزال جارياً،
- 3- أن مصرف لبنان رفع السرية المصرفية عن العقود الموقعة بينه وبين الشركة ليتسنى للمدعي العام الاطلاع عليها؛

ولما كان مصرف لبنان، بحسب رديكم، هو من قرر رفع السرية المصرفية عن العقود مع شركة "أوبتيوموم إنفست"، علماً أن هذا أمر مخالف للحقائق كون المصرف لا يمكنه أن يرفع السرية المصرفية إلا وفقاً لقانون، وقد صوت المجلس النيابي على هذا القانون الذي يسمح برفع تلك السرية المصرفية،

لذلك،

نأمل من دولتكم الإجابة عن الآتي :

- 1- هل الصلاحيات الضيقة لحكومة تصريف الأعمال تحرمها من حق الدفاع عن المال العام وحقوق المواطنين؟
- 2- لماذا لا يتم إتاحة إمكانية الوصول إلى نتائج هذه التقارير، الصادرة عن مصرف لبنان وهيئة الأسواق المالية، والمعلومات التي كشفتها لتصبح متوفرة أمام النواب لتتم مناقشتها والتوصل إلى حلول جدية بدلاً من محاولة إخفائها؟ في كل الأحوال، نتمنى الحصول على هذه التقارير في أقرب فرصة ممكنة.
- 3- هل صدر أي تقرير عن مدعي عام جبل لبنان؟ ومتى يُتوقع صدوره في حال عدم صدوره حتى الآن؟ وما دوركم كرئيس للسلطة التنفيذية في الدفع باتجاه تحريك هذا الملف؟
- 4- ألا تقع على حكومتكم مسؤولية إجراء مساءلة إدارية بحق الموظفين السابقين والحاليين المذكورين علناً في تقرير وحدة التدقيق في هيئة الأسواق المالية الصادر عام 2016، والثابت عليهم ارتكابهم جرائم تضارب مصالح وخيانة امانة وبيوعات وهمية؟
- 5- لماذا لم تطلب حكومتكم من وزير العدل أن يواكب حسن سير العمل القضائي والسؤال عن التأخير في البت في الملف ومنع المماطلة في اجراء المحاسبة؟
- 6- لماذا لم يجر تسليم العقود للمجلس النيابي بما أنها باتت بيد القضاء، لا سيما انه الجهة المولجة بحماية المال العام والتصويت على الموازنة ومراقبة عمل السلطة التنفيذية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

حرارة  
النائب فؤاد مصطفى مخزومي